الصباح الاقتصادية 12

العدد 3462 - السنة الثانية عشرة
الأحد 9 محرم 1441 - الموافق 8 سبتمبر 2019
Sunday 8 September 2019 - No.3462 - 12 th Year

الحكومة تمضي قُدُماً في طريق اللاعودة لإمكانات التهيئة لارتفاع البطالة الحتمية

«الشال»: المؤشرات توحي بسير السياسة المالية في اتجاه معاكس تماماً للإصلاح

- النظرة المتشائمة لمستقبل أداء الاقتصاد العالمي يدعمها اشتداد حدة الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم

أوضح تقرير «الشال» الاقتصادي أن السنة المالية إنتهت 2018/2019، وبلغت المصروفات العامة الفعلية نحو 21.849 مليار دينار كويتي، أي أعلى بنحو 349 مليون دينار كويتي، قبل تعديل إعتمادات المصروفات، بالزيادة إلى نحو 22.773 مليار دينار كويتي. وهذا المستوى، أعلى بنحو 2.601 مليار دينار كويتي، أو بنحو 13.5% عن المصروفات الفعلية للسنة المالية السابقة لها 2017/2018. ومعها ولأول مرة اختفى الوفر الإحتياطي ما بين النفقات المقدرة والفعلية والبالغ معدله 7.6% للسنوات المالية 1993/1994-2017/2018.

المؤشرات توحي بأن سياسات الإصلاح المالي ليست فقط حبراً على ورق، وإنما تؤكد بأن السياسة المالية تسير بإتجاه معاكس تماما للإصلاح. ومع قرب بدء دور الإنعقاد الأخير لمجلس الأمة للفصل التشريعي الخامس عشر في أكتوبر القادم، بدأت الحكومة تعلن عن إستعدادها للتمادي في السير إلى مزيد من إنفلات السياسة المالية لمجرد ضمان إستمرارها أو إستمرار وزراء ضمنها، أي المضي قدما في طريق اللاعودة لإمكانات الإصلاح والتهيئة لارتفاع البطالة السافرة الحتمية لصغار المواطنين.

وفي الوقت الذي يسود كل العالم توقعات بسيناريوهات اقتصادية متشائمة، فالعالم في أحسن الأحوال مقبل على حقبة من النمو المتباطئ بقدره «صندوق النقد الدولي» -تقرير يوليو 2019- لعامي 2019 و2020 بنحو 3.2% و3.5% على التوالي وبخفضه مع كل تقرير جديد. ذلك كما ذكرنا هو أفضل السيناريوهات المتوقعة، بينما هناك سيناريوهات تتزايد فرص تحققها تراوح ما بين ترجيح إحتمالات ركود الإقتصاد العالمي، أي تعرضه لحقبة من النمو السالب المحدود رقما وزمنا، ويذهب بعضها إلى ترجيح إحتمال كساد طويل الأجل، وهو ما لا ترجحه، تلك الرسالة لم تصل بعد إلى الكويت.

تلك النظرة المتشائمة لمستقبل أداء الاقتصاد العالمي يدعمها إشتداد حدة الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم (الأمريكي والصيني)، ويدعمهما فوضى الإتحاد الأوروبي مع إحتمال الخروج البريطاني غير المنظم منه، ويدعمهما عودة الفيدرالي الأمريكي إلى خفض أسعار الفائدة فقلا من ضعف النمو الاقتصادي. ويدعمها إستنفاد أدوات السياسة النقدية في علاجات أزمة عام 2008، ويدعمها بلوغ الديون السيادية والخاصة في العالم لمستوى قياسي يعادل نحو 4 اضعاف حجم الإقتصاد العالمي في عام 2018، أو نحو 330 تريليون دولار أمريكي كما في نهاية عام 2018 وبزيادة بحدود الثلث عن مستواه في عام 2008 طبقا لـ "UNCTAD". وحال إقليمنا وضمنه الكويت أكثر سوءا، فإضافة إلى التأثير السلبي غير المباشر لكل العوامل السابقة، التوقعات تؤكد بأن مستقبل النمو الاقتصادي له سيكون الأضعف مقارنة بأقاليم العالم الأخرى، وأسعار النفط بنصف مستوى أسعار عام 2013، ولا يبدو مستقبلها واعد، والمنطقة بكاملها في فوضى صراعات وخلافات عالية التكلفة رغم شحة الموارد الحالية.

وتكاد تجزم بأن بعضاً من الإدارة العامة للبلد يعرف تلك الحقائق وتداعياتها الضخمة، ويعرف أن إستدامة المالية العامة مع إستمرار نهجها الحالي، مستحيلة، وإن أكبر الضرر على البلد ناتج من السياسات المالية غير الحصيفة. ونعتقد انها تعرف ان أفضل السياسات والقرارات هي الإستباقية لإجتناب المخاطر قبل حدوثها وليس التعامل لاحقاً مع تداعياتها، ورغم ذلك، لا ترتقي سياستها سوى إلى مستوى ردود الفعل، وفي الغالب الأعم، لا تنجح حتى تلك السياسات. كل إدارات العالم العامة قلقة حول المستقبل، لا إستثناءات لاقتصاد كبير أو صغير فيها، ما عدا الإدارة العامة الكويتية، تفكر وتقرر في إتجاه مختلف، ويبدو أنها غير.

البيان	2019/06/30 (ألف دينار كويتي)	2018/06/30 (ألف دينار كويتي)	التغير القيمة	التغير %	
مجموع الموجودات	6,734,383	6,479,202	255,179	3.9%	▲
مجموع المطلوبات	4,013,851	3,909,721	104,130	2.7%	▲
مجموع حقوق الملكية الخاصة لمساهمي البنك	591,061	568,722	22,339	3.9%	▲
مجموع الإيرادات التشغيلية	87,851	84,846	3,005	3.5%	▲
مجموع المصروفات التشغيلية	33,995	32,781	1,214	3.7%	▲
المخصصات	28,489	30,578	(2,089)	(6.8%)	▼
الضرائب	2,317	2,003	314	15.7%	▲
صافي الربح	22,051	19,153	2,898	15.1%	▲
المؤشرات					
ربحية السهم الواحد (فلس)	12	12	0	0.0%	-
القيمة الدفترية للسهم	314	324	(10)	(3.1%)	▼

المؤشرات المالية المنتهية في 30 يونيو 2019 للبنك الأهلي

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي» عن الفترة من 2019/01/01 إلى 2019/08/31 وفقا لجنسية المتداولين» والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأفاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين وتصبهم إلى ارتفاع كل من مبيعاتهم ومشترياتهم، إذ استحوذوا على 45.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (38.1%) للشهور الثمانية الأولى 2018) و41.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (38.8%) للشهور الثمانية الأولى 2018). وباع المستثمرون الأفراد اسهما بقيمة 2.492 مليار دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 2.253 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعا وبنحو 238.736 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات ونصيبه إلى انخفاض كل من مشترياته ومبيعاته، فقد استحوذ على 30.2% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (31.3%) للفترة نفسها 2018) و21% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (25.7% للفترة نفسها 2018)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.642 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.140 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الوحيد شراء وبنحو 502.008 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ)، فقد استحوذ على 26.2% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (23.3% للفترة نفسها 2018) و21.9% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (20.8% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1.421 مليار دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 1.187 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعا وبنحو 233.600 مليون دينار كويتي.

وآخر المساهمين في السيولة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 6.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (12.8% للفترة نفسها 2018) و6.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (9.2% للفترة نفسها 2018)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 376.880 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 347.209 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعا وبنحو 29.671 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا اسهما بقيمة 4.618 مليار دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 85% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (84.7% للفترة نفسها 2018)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 4.155 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 76.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (77.9% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا بنحو 462.208 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر على إستمرار توجه المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 18.8% (16.4% للفترة نفسها 2018)، واشتروا ما قيمته 1.023 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 548.401 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 10.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (10.3% للفترة نفسها 2018)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً بنحو 474.374 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي إلى إزدياد في البورصة المحلية، وذلك مؤشر على زيادة شهية المستثمرين من خارج إقليم الخليج بعد الإصلاحات الأخيرة.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المباعة نحو 4.9% (4.9% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 263.380 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة نحو 4.6% (5.8% للفترة نفسها 2018) أي ما قيمته 251.215 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعا وبنحو 12.166 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 80.8% للكويتيين، 14.5% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و4.7% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 81.3% للكويتيين، 13.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و5.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها من عام 2018، أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي ونصيبه إلى انخفاض، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، ولازالت غلبة التداول فيها للأفراد.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 8.4% ما بين نهاية ديسمبر 2018 ونهاية أغسطس 2019، مقارنة بانخفاض بنسبة 22.9%- ما بين نهاية ديسمبر 2017 ونهاية أغسطس 2018. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أغسطس 2019 نحو 15.779 حساباً أي أعلى قليلاً من 4% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 15.527 حساباً في نهاية يوليو 2019 أي أقل قليلاً من 4% من إجمالي الحسابات للشهر نفسه، أي بارتفاع بلغت نسبته 1.6% خلال أغسطس 2019.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة

كان أداء شهر أغسطس سالباً لمعظم الأسواق المنتقاة حيث حقق خلاله 13 سوقا خسائر، بينما لم يحقق سوى سوق واحد مكاسب، ورغم ذلك، ظلت حصيلة أداء الشهور الثمانية من العام الجاري هي تحقيق 12 سوقا مكاسب مقارنة بمستويات أسعارها منذ بداية العام، بينما حقق سوقان فقط خسائر.

أكبر الخاسرين خلال شهر أغسطس كان السوق السعودي بفقدان مؤشره نحو 8.2%- هابطا من المركز التاسع إلى المركز الثاني عشر، ليصبح أقل الأسواق الرابحة مكاسب منذ بداية العام وبحدود 2.5%. وحقق سوق دبي ثاني أكبر الخسائر خلال شهر أغسطس بفقدان مؤشره نحو 5.5%-، وانخفضت مكاسبه منذ بداية العام من نحو 15.4% في نهاية شهر يوليو إلى نحو 9% مع نهاية شهر أغسطس. واستقر السوق البريطاني في المركز الثامن في أداءه منذ بداية العام، ولكنه حقق خسائر بحدود 5-% خلال شهر أغسطس. وأقل الخاسرين كان السوق الهندي بفقدان مؤشره نحو 0.4%-.

الرابح الوحيد في شهر أغسطس كان سوق مسقط الذي كسب مؤشره نحو 6.5% في شهر واحد، هذه المكاسب خفضت خسائره منذ بداية العام لتصل إلى نحو 7.4%- بنهاية شهر أغسطس من نحو 13%- في نهاية شهر يوليو، ولكنه ظل أكبر الأسواق الخاسرة منذ بداية العام، وكانت آخر مكاسب شهرية للسوق العماني تعود إلى سبتمبر 2018.

وغير أداء شهر أغسطس قليلاً في ترتيب أداء الأسواق منذ بداية العام وحتى نهاية الشهر، فتصدرت بورصة الكويت قائمة الأسواق الرابحة ضمن العينة وفقا لمؤشرها العام، بمكاسب بحدود 17%، هابطة من مستوى 20.4% في نهاية شهر يوليو بسبب خسارة مؤشرها نحو 2.9%- خلال الشهر. ورغم التأثير السلبي على الصين بسبب حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، كانت ثالث أكبر الرابحين منذ بداية العام في أداء الأسواق بمكاسب بنحو 15.7%، وخلف السوق الفرنسي في المركز الثاني بمكاسب بحدود 15.8%.

نتائج البنك الأهلي الكويتي

أعلن البنك الأهلي الكويتي نتائج أعماله للنصف الأول من العام الحالي، وأشارت هذه النتائج إلى أن صافي أرباح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ ما قيمته 22.65 مليون دينار كويتي، بارتفاع مقداره 3.50 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 18.3%، مقارنة بنحو 19.15 مليون دينار كويتي، ويعود السبب في ارتفاع الأرباح الصافية للبنك إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، مسانداً له انخفاض جملة المخصصات بنحو 2.02 مليون دينار كويتي. وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 1.99 مليون دينار كويتي أو بنحو 3.9%، وصولا إلى نحو 53.66 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 51.67 مليون دينار كويتي للنصف الأول من العام الفائت. وفي التفاصيل، حققت جملة الإيرادات التشغيلية ارتفاعا بنحو 3.20 مليون دينار كويتي أو نحو 3.82%، وصولا إلى نحو 87.05 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 83.85 مليون دينار كويتي، وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند صافي إيرادات الفوائد بنحو 5.27 مليون دينار كويتي أو بنحو 9%، وصولا إلى نحو 63.98 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 58.71 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2018. وارتفع أيضا بند إيرادات أتعاب وعمولات بنحو 1.60 مليون دينار كويتي أو بنحو 10.6%، بينما انخفض بند صافي أرباح استثمارات في أوراق مالية بنحو 2.75 مليون دينار كويتي أو بنسبة 73.1%.

ومن جهة أخرى، ارتفعت جملة المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بنحو 1.21 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 3.77%، حيث بلغت نحو 33.39 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 32.18 مليون دينار كويتي للفترة المماثلة من عام 2018. ويعود ذلك إلى ارتفاع بند مصروفات موظفين وبند استهلاك وإطفاء بما مجمله 1.35 مليون دينار كويتي، بينما انخفض بند مصروفات تشغيل أخرى بنحو 135 الف دينار كويتي. وبلغت نسبة جملة المصروفات التشغيلية إلى جملة الإيرادات التشغيلية نحو 38.36%، بعد أن كانت نحو 38.38%. وانخفضت جملة المخصصات بنحو 2.02 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 6.6%، وصولا إلى نحو 28.49 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 30.51 مليون دينار كويتي، وبذلك، ارتفع هامش صافي الربح ليبلغ نحو 18.7%، بعد أن بلغ نحو 18.4% خلال الفترة ذاتها من العام السابق.

وبلغ إجمالي موجودات البنك نحو 4.734 مليار دينار كويتي، بارتفاع بلغت نسبته 4.1% وقيمته 186 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 4.548 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وارتفع بنحو 5.7% أو بنحو 255.2 مليون دينار كويتي عند المقارنة بإجمالي للوجودات في النصف الأول من عام 2018، عندما بلغ نحو 4.479 مليار دينار كويتي.

وسجلت محفظة قروض وسلف، والتي تشكل أكبر نسبة مساهمة في موجودات البنك، ارتفاعا بلغ قدره 123.3 مليون دينار كويتي ونسبته 4.1%، ليصل إجمالي المحفظة إلى نحو 3.149 مليار دينار كويتي (66.5% من إجمالي الموجودات)، مقابل 3.026 مليار دينار كويتي (66.5% من إجمالي الموجودات) كما في نهاية عام 2018. وارتفع إجمالي المحفظة بنحو 49.4 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 1.6% عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2018، حيث بلغ آنذاك ما قيمته 3.100 مليار دينار كويتي (69.2% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي قروض وسلف إلى إجمالي الودائع نحو 83.3% مقارنة بنحو 84.9%. وارتفع بند نقد وأرصدة لدى البنوك بنحو 67 مليون دينار كويتي أو بنحو 9.5%، وصولا إلى 769.3 مليون دينار كويتي (16.2% من إجمالي الموجودات) مقابل 702.2 مليون دينار كويتي (15.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية العام الفائت، وارتفع بنحو 129.8 مليون دينار كويتي أو بنسبة 20.3%، عما كان عليه في نهاية الفترة نفسها من عام 2018 عندما بلغ نحو 639.5 مليون دينار كويتي (14.3% من إجمالي الموجودات).

وتشير الأرقام إلى أن مطلوبات البنك (من غير احتساب حقوق الملكية) قد سجلت ارتفاعا بلغت قيمته 179.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.6% لتصل إلى نحو 4.052 مليار دينار كويتي مقارنة بنحو 3.872 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2018. وارتفعت بنحو 141.9 مليون دينار كويتي أي بنسبة 3.6% عند المقارنة بما كان عليه ذلك الإجمالي في نهاية النصف الأول من العام الفائت. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات نحو 85.6% مقارنة بنحو 87.3%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن معظم مؤشرات الربحية للبنك قد سجلت ارتفاعا مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2018. إذ ارتفع العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهميه (ROE) إلى نحو 7.7% مقارنة بنحو 6.7%، وارتفع مؤشر العائد على معدل راسمال البنك (ROC) ليصل إلى 28% قياسا بنحو 23.7%، وارتفع أيضا، مؤشر العائد على معدل موجودات البنك (ROA) إلى نحو 1% مقارنة بنحو 0.9%، فيما ثبتت ربحية السهم الواحد (EPS) عند 12 فلس للفترتين، وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ ربحية السهم (P/E) نحو 13 مرة (أي تحسن) مقارنة مع 13.9 مرة، وذلك نتيجة ثبات ربحية السهم الواحد (EPS) عند المستوى ذاته، مقابل انخفاض السعر السوقي للسهم وبنسبة 6.6% مقارنة بمستوى سعره في 30 يونيو 2018. وبلغ مؤشر مضاعف السعر/ القيمة الدفترية (P/B) عند نحو 0.85 مرة، مقارنة مع 0.95 مرة في نهاية يونيو 2018.

الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطا، حيث انخفض مؤشر كل من قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، وكذلك انخفض المؤشر العام (مؤشر الشال)، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 520.8 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.4 نقطة ونسبته 0.3% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 91.8 نقطة أي ما يعادل 21.4% عن إقفال نهاية عام 2018.

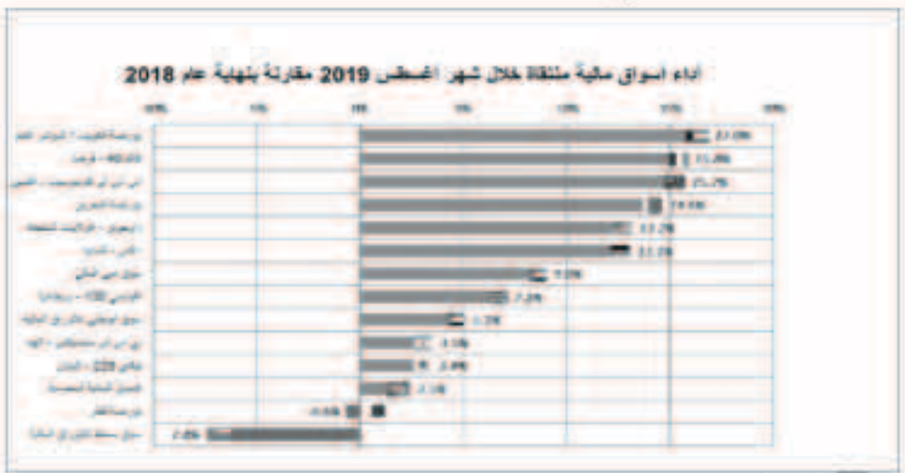

رسم بياني توضيحي

- المستثمرون الكويتيون باعوا أسهماً بـ4.618 مليارات دينار في البورصة منذ بداية العام
- السوق السعودي أكبر الخاسرين خلال شهر أغسطس بفقدان مؤشره 8.2- % هابطاً من المركز التاسع إلى المركز الثاني عشر
- البنك الأهلي يحقق صافي أرباح 22.65 مليون دينار خلال نتائج أعماله للنصف الأول من العام

	اسم الشركة	يوم التقييس ٢٠١٩/٠٨/٣٠	يوم التقييس ٢٠١٩/٠٨/٢٤	التغير %	التغير إنفاق 2018	التغير %
1	بنك الكويت الوطني	650.0	654.1	(0.6)	520.4	24.9
2	بنك الخليج	242.2	243.0	(0.3)	204.8	18.3
3	البنك التجاري الكويتي	516.0	517.0	(0.2)	516.0	0.0
4	البنك الأهلي الكويتي	206.2	206.2	0.0	193.1	6.8
5	بنك الكويت الدولي	298.0	297.0	0.3	275.1	8.3
6	البنك الأهلي المتحد	348.1	351.2	(0.9)	296.5	17.4
7	بنك برقان	367.8	376.6	(2.3)	284.8	29.1
8	بيت التمويل الكويتي	2,277.0	2,286.8	(0.4)	1,659.8	37.2
	القطاع البنكي	**627.3**	**631.0**	**(0.6)**	**502.7**	**24.8**
9	شركة الصناعات الكهربائية	141.5	140.7	0.6	126.5	12.0
10	شركة الاستثمارات العالمية الدولية	147.4	128.8	14.4	227.8	(35.3)
11	شركة الاستثمارات الوطنية	167.4	167.4	0.0	103.8	61.3
12	شركة مشاريع الكويت القابضة	592.3	584.4	1.4	486.7	21.7
13	شركة الساحل للتنمية و الاستثمار	45.0	44.7	0.7	45.4	(0.9)
	القطاع الاستثماري	**218.6**	**215.3**	**1.5**	**187.1**	**16.8**
14	شركة الكويت للتأمين	69.7	73.9	(5.7)	79.4	(12.2)
15	مجموعة الخليج للتأمين	376.4	354.7	6.1	373.5	0.8
16	الشركة الأهلية للتأمين	161.1	161.1	0.0	160.3	0.5
17	شركة وربة للتأمين	50.1	54.9	(8.7)	54.1	(7.4)
	قطاع التأمين	**143.1**	**141.9**	**0.8**	**147.7**	**(3.1)**
18	شركة عقارات الكويت	150.4	151.3	(0.6)	89.0	69.0
19	شركة المطارات المتحدة	126.4	126.4	0.0	122.4	3.3
20	الشركة الوطنية العقارية	230.0	231.1	(0.5)	229.5	0.2
21	شركة الصناعات العقارية	1,360.8	1,356.7	0.3	1,332.5	2.1
	القطاع العقاري	**190.2**	**190.5**	**(0.2)**	**172.2**	**10.5**
22	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	211.7	213.5	(0.8)	141.2	49.9
23	شركة أسمنت الكويت	407.0	413.1	(1.5)	571.3	(28.8)
24	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	172.7	174.3	(0.9)	140.3	23.1
	القطاع الصناعي	**190.0**	**191.9**	**(1.0)**	**177.5**	**7.0**
25	شركة السينما الكويتية الوطنية	311.6	308.5	0.6	671.0	(23.8)
26	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	3,910.9	3,875.0	0.9	3,579.3	9.3
27	شركة الاتصالات المتنقلة	1,046.8	1,025.0	2.1	662.9	57.9
28	شركة سنرجي القابضة (ش.م.ك.ع)	19.8	19.9	(0.5)	29.9	(33.8)
	القطاع الخدمي	**1,345.9**	**1,326.9**	**1.4**	**1,085.3**	**24.0**
29	شركة نقل وتجارة المواشي	150.8	155.0	(2.7)	156.7	(3.8)
30	شركة دانة الصفة الغذائية	25.6	29.0	(11.7)	39.0	(34.4)
	القطاع الأغذية	**453.1**	**454.5**	**(0.3)**	**456.1**	**(0.7)**
31	شركة الشرقية للأسمنت والتنمية الصناعية (ش.م.ع)	254.1	280.8	(9.5)	362.0	(29.8)
32	شركة أسمنت الفجيرة (ش.م.ع)	233.9	233.9	0.0	273.8	(14.6)
33	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة ش.م.ع	329.8	329.8	0.0	489.3	8.3
	الشركات غير الكويتية	**196.0**	**199.5**	**(1.8)**	**215.0**	**(8.8)**
	المؤشر العام	**520.8**	**522.2**	**(0.3)**	**429.0**	**21.4**

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت

- أفضل السياسات والقرارات هي الاستباقية لاجتناب المخاطر قبل حدوثها وليس التعامل لاحقاً مع تداعياتها